هيئة علماء المسلمين
في العراق

الفصل الثاني

خيارات الهيئة لإعادة بناء الدولة العراقية ومشروعها السياسي والإعلامي تجاه الاحتلال

obeikan.com

obeikan.com

الخيارات المتاحة من وجهة نظر علماء المسلمين لإعادة بناء الدولة في العراق وحدود التوافق والاختلاف بينها وبين وجهات النظر الأخرى[1].

■ مدخل:

الحديث عن الخيارات المتاحة لإعادة بناء الدولة في العراق من وجهة نظر علماء المسلمين في العراق المحتل ينسحب بصورة طبيعية على خيارات هيئة علماء المسلمين كمؤسسة شرعية ذات رأي سياسي في ما حصل في العراق بعد ٩/ ٤/ ٢٠٠٣م؛ إذ تبنت الهيئة خيار العمل السياسي ضد الاحتلال نتيجة خلو الساحة العراقية في الفترة المبكرة من عمر الاحتلال في العراق من القوى السياسية المناهضة للاحتلال، ومارست الهيئة خلال السنتين الماضيتين أنواعاً عديدة من النشاط المصاحب لمواقفها السياسية المعلنة ابتداءً من ١٨/ ٧/ ٢٠٠٣م في تجمع أم القرى الأول الذي كان معداً لإعلان موقف الرفض الواضح والصريح لمؤسسة مجلس الحكم التي عدها بيان الهيئة الأول عاملا على تقسيم الشعب طائفياً وعرقياً وسببا في تأجيج لروح الطائفية التي تضر بالوحدة الوطنية؛ وغير خاف تأثير هذا العامل السلبي على بناء الدولة.

وقد سلط هذا الرفض الصريح الأضواء على الهيئة التي وجدت نفسها في إطار عمل سياسي محموم على كل الصعد قادها إلى أوساط الجامعة العربية في القاهرة وبعض دول الجوار والإقليم. وهكذا جرت عجلة العمل السياسي المناهضة للاحتلال وتوالت الخيارات الإستراتيجية والمرحلية للهيئة في إدارة صراعها

---

(١) ورقة عمل قدمها مسؤول الإعلام في هيئة علماء المسلمين لندوة (العراق وآفاق المستقبل في ظل المتغيرات الحالية) التي نظمها المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية بالقاهرة، ٤/ ٢٠٠٥. ونشرت بعد مدة على صفحات جريدة القدس العربي.

السياسي مع المحتل والقوى المتعاونة معه.

وقد تبنت الهيئة خلال مدة السنتين الماضيتين خيارات مرحلية عديدة تلتقي جميعاً عند خيارها الاستراتيجي وهو زوال الاحتلال بأسرع وقت ممكن من منطلق أن العامل الذي عمل على هدم بنيان الدولة في العراق هو الاحتلال فإذا ما زال المانع عاد الممنوع.

ويمكن تلخيص مراحل تكون هذه الخيارات والمواقف السياسية التي وقفتها الهيئة طيلة السنتين الماضيتين في أربع مراحل رئيسة، وهي:

■ المرحلة الأولى:

مرحلة الموقف من الانتخابات التي سعى الاحتلال حثيثا إلى إقامتها في العراق مطلع عام ٢٠٠٤ ثم تراجع عنها؛ فقد أعلنت الهيئة في بيانها رقم ١٤ الصادر في شهر شباط/ ٢٠٠٤ « أنها لا تعول كثيراً على الانتخابات ولا على غيرها من المشاريع المطروحة لنقل السلطة ما دام الاحتلال موجوداً و ما دام الشعب مسلوب الإرادة». وركزت الهيئة في بيانها هذا على إيضاح مخاطر إجراء الانتخابات في ظل الظروف السياسية والأمنية المضطربة في تلك المرحلة الزمنية، ولم تغفل وهي تعلن ذلك أن تؤكد على أنها ليست ضد مبدأ الانتخابات «إذا توافرت لها الظروف والشروط الموضوعية لضمان نجاحها ونزاهتها وتمثيلها العادل لكل فئات الشعب ومكوناته». وقرنت الهيئة هذا الموقف بالتحرك السياسي على الساحة الداخلية من خلال الحوار مع قوى دينية وسياسية عديدة اتفقت معها على هذا الرأي وشكل هذا الاتفاق فيما بعد أساسا للتوافق على مشروع المؤتمر التأسيسي الوطني العراقي الذي أعلن منتصف العام الماضي بعد لقاءات ومشاورات واجتماعات منتظمة استمرت شهورا عدة.

وعززت الهيئة موقفها باستقبال الأخضر الإبراهيمي مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة وتسليمه مذكرة متكاملة عن رأيها في موضوع إجراء الانتخابات في حينها مشفوعة بخطة بديلة لإنهاء المشاكل في العراق تقوم على أساس النقاط الآتية:

١- إنشاء حكومة عراقية مؤقتة من جهات لم تشارك في مجلس الحكم السابق.

٢- السماح لأعضاء مجلس الحكم المنحل بالعمل السياسي استعداداً للانتخابات.

٣- سحب الميليشيات المسلحة من سيطرة الأحزاب.

٤- دعوة هذه الحكومة المؤقتة إلى السيطرة على الأمن الداخلي بالاستعانة بقوات دولية وأجهزة الشرطة الموجودة، وتطوير الأجهزة الأمنية بمعزل عن إشراف قوات الاحتلال.

٥- تخفيض أعداد قوات الاحتلال وإبعادها إلى خارج نطاق المدن.

٦- مراقبة الحدود العراقية بواسطة قوات دولية للحيلولة دون تسرب القادمين بصورة غير شرعية.

■ **المرحلة الثانية:**

وهي المرحلة التالية لإعلان تأسيس (المؤتمر التأسيسي الوطني العراقي) في ٨/ ٥/ ٢٠٠٤ الذي شكل فرصة مهمة للقوى الوطنية الرافضة للاحتلال لإعلان خياراتها الوطنية في مقابل خيارات الاحتلال والقوى الداخلة في مؤسساته.

وكان للهيئة أثر فاعل في صياغة هذه الخيارات التي عبر عنها ميثاق التفاهم والعمل الوطني الذي أقره المؤتمر وتضمن أربعة عشر ثابتاً وطنياً؛ يتعلق عدد منها بموضوع إعادة بناء الدولة العراقية، وهي:

أ- الالتزام المطلق بوحدة العراق أرضاً وشعباً وسيادة، ورفض أية محاولات

لتقسيمه على أساس عرقي أو مذهبي.

ب- رفض القوانين الصادرة في ظل الاحتلال، وعدم جواز التصرف بموارد العراق الطبيعية والمادية والبشرية إلا من خلال سلطة وطنية منتخبة.

ج- تأكيد روح الولاء للوطن وتعزيزها وتحريم الولاء لغيره أياً كان.

د- العمل على إعادة دور القوات المسلحة الوطنية وحل الميليشيات القائمة.

هـ- العمل على إقامة دولة القانون الذي يسمو على الجميع، والتي تأخذ على عاتقها مهمات البناء السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

■ المرحلة الثالثة:

وهي مرحلة تفعيل خيار مقاطعة الانتخابات على أبواب اجتياح مدينة الفلوجة كما جاء في بيان اجتماع علماء العراق الطارئ المعلن في ٢٠/ ١٠/ ٢٠٠٤ الذي رفضوا فيه استخدام الانتخابات ذريعة لاجتياح المدن ودعوا أبناء الشعب العراقي كافة... إلى مقاطعة الانتخابات المقبلة وعدّ نتائجها باطلة إذا ما «تمّ اجتياح مدينة الفلوجة أو استمر قصف الطائرات والمدفعية لها أو طال ذلك مدناً عراقية أخرى». وقد شارك في هذا الاجتماع أكثر من (١٥٠) عالما توصلوا إلى صياغة بيان من عدة نقاط ثم أوكلوا مهمة متابعة تنفيذه إلى لجنة متابعة فوضت هي بدورها علماء الهيئة اتخاذ قرار المقاطعة إذا ما تحققت الاحتمالات الواردة في البيان، وهذا ما حصل عند اجتياح المدينة في ٨/ ١١/ ٢٠٠٤.

وتزامن مع هذا جهد آخر تمثل في اللقاءات التشاورية التي أجرتها القوى السياسية المنضوية في المؤتمر التأسيسي وقوى أخرى حول تطورات الوضع السياسي وقد تحقق اثنان منها بعد الهجوم على المدينة فيما سبقه لقاء آخر، وأسفرت هذه

اللقاءات عن قرار المقاطعة الذي وقعته أكثر من (٥٦) قوة سياسية ودينية وتجمعات مهنية وشعبية إضافة إلى أكثر من (١٠٦) شخصية عراقية في الخارج معروفة بنشاطها السياسي الوطني البارز. وأعلن هذا البيان رفض الانتخابات لقيامها على أساس قانون إدارة الدولة المؤقت لما له من « مخاطر جسيمة تمس مستقبل العراق وسيادته ووحدة أرضه »، ونبه البيان على « فشل مؤسسات الدولة في تسيير أعمالها ».

وتكامل هذا النشاط بتشكيل وفد باسم هذه القوى تحت اسم (وفد القوى الوطنية المناهضة للاحتلال) وقام هذا الوفد بإعداد مشروع وطني بديل للاحتلال والتعريف به في جولة شملت سوريا ولبنان ومصر والأردن وسلم إلى الجامعة العربية في لقاء خاص مع أمينها العام في ٨/ ١٢/ ٢٠٠٤، وتضمن هذا المشروع بديلا معقولا للعملية السياسية الجارية في العراق وتصورا عاما لإعادة بناء الدولة العراقية من خلال عدة بنود تتلخص في الآتي:

١- إقامة صيغة جبهوية وطنية موسعة تضم جميع الأحزاب والقوى السياسية على أساس الثوابت الوطنية العراقية وفي مقدمها إنهاء الاحتلال وحماية الوحدة العراقية وسيادة ووحدة أراضي العراق وبناء عراق مستقل موحد تسوده مبادئ العدالة والمساواة والديمقراطية والتعددية وحقوق الإنسان والتنمية المستدامة وضمان الحقوق الدينية والثقافية والمدنية والسياسية للعراقيين كافة دون تمييز، ونبذ جميع أشكال التعصب العرقي والطائفي والديني

٢- تنبثق عن هذه الصيغة الجبهوية الوطنية لجنة موسعة تقوم بالمهمات الآتية:

أولاً: وضع خطة تفصيلية وبتوقيتات محددة لانسحاب جميع القوات المحتلة من العراق واستعادة سيادته واستقلاله بشكل كامل وناجز، ووفق ضمانات دولية.

ثانياً: تشكيل حكومة مؤقتة من المختصين (التكنوقراط) على أساس الوطنية والكفاءة والاستعداد لخدمة العراق، وتخضع هذه الحكومة المؤقتة لرقابة اللجنة الموسّعة.

ثالثاً: تشكيل لجنة دستورية لإعداد دستور مؤقت يعرض على الصيغة الجبهوية الوطنية لإقراره.

رابعاً: تحديد إطار زمني مناسب لإجراء إحصاء للسكان ثم انتخابات عامة لاختيار حكومة ومجلس تشريعي مؤقتين تكون من مهماتهما إعداد الدستور الدائم واستفتاء الشعب عليه، وتنتهي مهمة الحكومة والمجلس التشريعي حال انتخاب السلطات التنفيذية والتشريعية بموجب الدستور الدائم.

خامساً: الإعلان عن أن الإجراءات والقرارات والترتيبات والقوانين التي أصدرتها قوات الاحتلال أو أمرت بإصدارها من قبل المؤسسات العراقية المنشأة في ظل الاحتلال إنما هي قرارات وإجراءات غير شرعية تنتهي بزوال الاحتلال. وتقوم الجبهة الوطنية والحكومة المؤقتة بإصدار القوانين والتشريعات لتسيير الدولة خلال المرحلة الانتقالية ولحين قيام المؤسسات السياسية والدستورية الوطنية العراقية المنتخبة بالتنسيق مع اللجنة الموسعة.

■ المرحلة الرابعة:

وهي المرحلة التي تلت الانتخابات التي أجريت في ٣٠/ ١/ ٢٠٠٥ وشهدت نجاحا واضحا للقوى المناهضة للاحتلال في إثبات حجمها الحقيقي وبيان قوتها وعزمها على تحقيق ما التزمت به في بيان ١٧/ ١١/ ٢٠٠٤. فبعد بدء الكتل السياسية الفائزة بالانتخابات محاولة استثمار فوزها غير المكتمل من خلال الدعوة إلى المصالحة الوطنية ومشاركة القوى المقاطعة في صياغة الدستور قامت مجموعة من

هذه القوى بعقد لقاءين تشاوريين أسفرا عن عقد لقاء ثالث موسع تم فيه الإعلان عن موقفها من هذه الدعوات الذي جاء على شكل نقاط سبع حددت فيه هذه القوى أسس تعاملها مع هذين الموضوعين وتناولت فيها الأمور اللازمة في نظرها لحل المشاكل القائمة، وأكدت فيها ثوابتها المعلنة سابقا وعلى رأسها جدولة انسحاب قوات الاحتلال والاعتراف بالمقاومة وأضافت إليها أموراً أخرى لها مساس بملامح إعادة الدولة في العراق على أسس صحيحة منها:

١. بيان عدم السماح للإدارة الناشئة عن الانتخابات إبرام أي اتفاقية أو معاهدة من شأنها المساس بسيادة العراق ووحدته أرضاً وشعباً واقتصاداً والحفاظ على ثرواته.

٢. اعتماد الديمقراطية والانتخاب كخيار وحيد لتداول السلطة سلمياً والعمل على تهيئة الأجواء والقوانين التي من شأنها إجراء العملية السياسية في أجواء نزيهة وشفافة.

حدود التوافق والاختلاف بين وجهة نظر هيئة علماء المسلمين والخيارات الأخرى:

هذه هي الخيارات والبدائل المطروحة من هيئة علماء المسلمين الممثلة لوجهة نظر علماء الدين، سواء طرحتها منفردة أو مجتمعة مع غيرها، ويلاحظ أنها تتمثل في عدة خيارات يكمل بعضها بعضا ولا يمكن الفصل بينها أبداً لمن يتصدى لبيان رأيه في هكذا موضوع مهم. وتنطلق هذه الخيارات من نقطة واحدة وهي إنهاء الاحتلال باعتباره العامل الأصيل الذي ولد كل العوامل الأخرى التي أسهمت في هدم الدولة العراقية وإشاعة حالة التلاشي المتسارع لمؤسساتها. والخيارات المطروحة كما مر معنا في العرض المتقدم تقوم على الآتي:

١- التأكيد على خيار الوحدة الوطنية كعامل أساسي في بناء الدولة وضابط رئيسي لعقدها من الانفراط.

٢- إجراء العملية السياسية على أسس صحيحة بعيدا عن تدخل المحتل؛ الأمر الذي يضمن نزاهتها وحياديتها وبالتالي إسهامها الفاعل في إعادة تشكيل مؤسسات الدولة العراقية وصولا إلى إعادة بنائها الكامل.

٣- إعادة بناء المؤسسات الأمنية القادرة على حفظ الأمن وتيسير سبل العمل في المجالات الأخرى؛ من منطلقين:

الأول: هو غلبة الملف الأمني عل كل الملفات الأخرى وتأثيره المباشر على مجمل عملية إعادة البناء.

الثاني: الخلل الواضح في بناء هذه الأجهزة الذي تم في ظل الاحتلال وتحت بصره، وهو خلل أسهم ولا زال يسهم في تعطيل تنفيذ الخيارات الأساسية المطروحة لإعادة بناء الدولة.

هذه هي الخيارات العامة التي نعتقد أنها تلتقي تماما بإطارها العام هذا مع الخيارات الأخرى المطروحة في الساحة العراقية بغض النظر عن وصف القوى الطارحة لها ومنطلقاتها الفكرية وتوجهاتها السياسية؛ إذ إن التقارب بين ما تطرحه الهيئة هنا وما تطرحه القوى الأخرى وبالأخص القوى الداخلة في العملية السياسية لا يكاد يختلف في الشكل العام فحدود التوافق كثيرة، ولكن المشكلة الأساسية في مدى صدقية هذا الطرح وجديته من الأطراف الأخرى؛ لأن هذه الخيارات تصطدم بقضية الموقف من الاحتلال الذي هو موقف مختلف بين الطرفين ولم تفلح التخريجات السياسية والتأويلات الفكرية ولن تفلح في إقناع أحد بخلاف ما هو معلوم من حال العراق المحتل بالضرورة.

ويتعزز هذا الاختلاف عند التطبيق العملي لهذه الخيارات على أرض الواقع؛ فقد أعطتنا تجارب الحكومة المؤقتة ومن قبلها المؤتمر الوطني والحكومة المشكلة من مجلس الحكم أدلة كثيرة جداً على خرق هذه المبادئ المعلنة، والسعي بوعي أو بدون وعي إلى هدم كل الأسس اللازمة لإعادة بناء دولة عراقية يطمح إليها الجميع، فتمّ التغاضي عن ضرورات سلامة العملية السياسية ونزاهتها في مقابل توافقات سياسية أبعد ما تكون عن مراعاة تأثيرها الخطر على بنيان الدولة، وهذا ما حصل مع بناء الأجهزة الأمنية أيضاً، وأسفر الأمران عن الإخلال الفادح بالمبدأ الأساسي والخيار الأول وهو العمل على تعزيز الوحدة الوطنية.

وهكذا يظهر للعيان اختلاف الرؤى للخيارات المعلنة بين القوى السياسية العاملة في الساحة العراقية وخيارات القوى المناهضة للاحتلال ومنها وجهة نظر علماء الدين الإسلامي كما عبرت عنها هيئة علماء المسلمين.

الدور السياسي المؤمل [1]
لهيئة العلماء المسلمين

يُعَيْدَ غزو العراق، وانهيار النظام السابق، وما حصل من انفلات أمني وشيوع الفوضى والنهب والسلب، وأعمال التصفيات الجسدية التي قامت بها قوى منها من تسللت عبر الحدود المستباحة، ومنها قوى داخلية؛ فضلاً عن حالة السلوك الجمعي التي اتسمت بها تصرفات الغوغاء من العامة في ظل غياب السلطة الأمنية مما ولّد الخشية من ترسيخ وتنامي الفوضى الأمنية نتيجة تقصير متعمد من قوة الاحتلال.

لذلك فقد تداعى علماء الدين من خلال المساجد ليأخذوا دورهم (المغيَّب سابقاً) في الشارع العراقي من أجل ضبط الأمن في الأحياء السكنية، وحماية المساجد، وكان لذلك الدور الأثر الكبير والمهم في احتواء الفوضى الأمنية، وحراسة الأحياء، من خلال تجنيد الشباب المتطوعين بمختلف المناطق في تنظيم الدوريات المسلحة والحراسات الليلية لحماية الدور والشوارع والأزقة والمتاجر، واسترجاع الأموال المسروقة التي نهبت من دوائر الدولة، مما عزز من الموقع الاعتباري المؤثر لعلماء الدين كقوة ضبط اجتماعي فاعلة ومؤثرة في المجتمع، وما زال العراقيون يتذكرون جيداً كيف نجحت تلك الجهود العفوية في ضبط الأمن والاستقرار في الأحياء والمدن، بالرغم من غياب الشرطة والسلطة نهائياً، وحظيت مبادرة علماء الدين بتقدير ورضا عموم العراقيين، ورشحتهم كبديل أمين ومقتدر للسلطات المحلية الغائبة.

(١) للدكتور أكرم المشهداني. نشر في مجلة البيان.

وحين بدأت الأحزاب الوافدة مع دبابات الغزاة المحتلين تمارس دوراً مشبوهاً في محاولة إدارة الشأن الداخلي تحت شعارات ولافتات طائفية وعرقية ومذهبية، مما ينذر بتعميق التفرقة في البلاد وشرذمة العراق، وتفتيت الوحدة الوطنية؛ فقد تداعى علماء الدين العراقيون إلى: تأسيس (هيئة علماء المسلمين في العراق)،لتكون مرجعية دينية ووعاء ينضوي تحته علماء الدين، بعيداً عن النعرات الطائفية والمذهبية، ومحاولة صادقة لإنقاذ ما يمكن إنقاذه، ووقف تداعي الأوضاع الداخلية، وكان في مقدمة أهداف الهيئة الدفاع عن حقوق الشعب العراقي بكل طوائفه، وكانت للهيئة وما زالت علاقات تنسيقية مع بعض رموز الشيعة، كتيار (الخالصي) المشهور بوطنيته، وأعداد أخرى من علماء الشيعة، وبذلك أكدت الهيئة على الوحدة في مواجهة الاحتلال، وحفل نشاط الهيئة في حماية المساجد وتعميرها، وتنسيق جهود خطباء المساجد من أجل شحذ الهمم الوطنية في مواجهة خطر الاحتلال، إضافة للقيام بالعديد من المهام الضبطية والاجتماعية والإنسانية.

ورغم أن الهيئة لم تُسَمِّ نفسها هيئة علماء السنة، بل أسمت نفسها (هيئة علماء المسلمين) إلا أنها استطاعت أن تفرض نفسها بجدارة واقتدار كمرجعية عليا للسنة في العراق، في موازاة المرجعيات الشيعية دون تناحر أو تنافس، ومارست الهيئة أدواراً ثقافية وسياسية واجتماعية وإنسانية في مختلف محافظات العراق.

لم تنجرف الهيئة إلى تكتيكات المرحلة السياسية التي تذرعت بها قوى وأحزاب ذات عناوين إسلامية أخرى تحت حجة أن المشاركة في المجلس هي (فرصة للدفاع عن الشعب العراقي المسلم، والقرب من مصادر القرار)... لكن تسلسل الأحداث الدامية في العراق أكد خطأ هذا المنهج؛ فالمجلس كان (صناعة أميركية) وليس له إلا أن يكون (أداة) لتنفيذ وترويج المخطط الأميركي؛ فقد سقط المجلس في أول

امتحان له حين قرر في يوم تأسيسه ١٢/ ٧/ ٢٠٠٣م اعتبار يوم التاسع من نيسان، يوم احتلال بغداد، (عيداً وطنياً للعراق).

ولم ينفع اعتراض ممثل الحزب الإسلامي في منع المجلس من اتخاذ هذا القرار المشبوه. ثم جاءت أحداث ملحمة الفلوجة تتويجاً لتصاعد المقاومة العراقية، ووجدنا كيف أن أطرافاً كثيرة في مجلس الحكم مارست أدواراً مشبوهة، وكان أغلبها (متأمركاً أكثر من الأمريكان!)، وفي الوقت نفسه كانت أحداث الفلوجة امتحاناً عسيراً لمصداقية الحزب الإسلامي العراقي ذي الماضي العريق، واليد النظيفة، وحين رفض أهل الفلوجة أن تمارس أي جهة من (مجلس الحكم) مهما كانت دور الوساطة بين المجاهدين وبين قوات الاحتلال، كانت (هيئة علماء المسلمين) هي المظلة الأمينة والمقبولة والمرحب بها وموضع الثقة من أهل الفلوجة ومجاهديها، ولا يمكن مطلقاً إنكار الدور الذي مارسته قيادة الحزب الإسلامي العراقي مع هيئة العلماء في التوصل لاتفاق الهدنة ووقف النار بين المجاهدين وقوات الاحتلال، والذي كان يشكل انتصاراً سياسياً للمقاومة في إجبارها القوة المتغطرسة الأميركية للإذعان وقبول التفاوض مع المقاومة الجهادية. ولكن ما يجب أن لا يغيب عن البال أن الواقع يؤكد أن أهل الفلوجة المقاومين قبلوا مشاركة ممثلي الحزب الإسلامي كحزب عراقي عريق، وليس باعتباره طرفاً يمثل مجلس الحكم الانتقالي المنحل.

ثم جاءت عملية التدخل والمناشدة الإنسانية لإطلاق سراح الرهائن الأجانب الذين كانوا أسرى لدى جهات عديدة من المقاومة العراقية، كانت فرصة لإبراز دور ومكانة هيئة علماء المسلمين، وكلمتها المحترمة والمسموعة لدى المجاهدين الذين قبلوا طواعية نداء الهيئة بإطلاق سراح المرتهنين، بل سلموهم إلى مقر الهيئة؛

بحيث أن أطرافاً من دول المخطوفين بدأت ترسل مبعوثين على مستويات عالية إلى العراق التماساً لتدخل هيئة العلماء في إطلاق سراح المحتجزين، وفعلاً تمكنت الهيئة من إطلاق سراح عدد كبير منهم، مما عزز من مصداقية الهيئة واحترامها، وكونها الصوت الأقرب والأوثق والأصدق لدى المقاومة العراقية المجاهدة، وفي الوقت ذاته رشحها لممارسة دور سياسي، إضافة للدور الإنساني الاجتماعي.

وبالرغم من أن هيئة علماء المسلمين وعبر المتحدثين باسمها ترفض أن تدعي دوراً سياسياً في منهاجها، إلا أن واقع الحال ومجريات الأحداث أكدت أن الهيئة مرشحة بكفاءة لممارسة دور سياسي محترم مقبول، وموضع الثقة والاعتبار من عموم الشارع العراقي، وبخاصة أهل السنة، والمعتدلين من الشيعة، وكذلك أنها تصلح ممثلاً ومعبراً عن المقاومة العراقية ليس بالضرورة ممثلاً مباشراً، ولكن من خلال موقعها الاعتباري ومنزلتها في نفوس المقاومين، وثقتهم بها؛ لأن الهيئة لم تتلطخ أياديها بمصافحة المحتلين الغزاة أو الخنوع لإرادتهم، أو ولوج لعبة التكتيكات السياسية المستنكرة التي مارستها أطراف أخرى.

ويمكن اعتبار الخطوات التالية التي مارستها الهيئة دليلاً على قدرتها للعب الدور السياسي في المرحلة الحالية والقادمة للأسباب التالية:

١- أن الهيئة لم تهادن الاحتلال، ولم تدخل في لعبة التكتيكات السياسية، وثبتت على مواقفها الوطنية المعارضة للاحتلال وسمته بالاحتلال ولم تسمه (تحريراً) كما يحلو لأطراف أخرى تسميته، وهذا ما أدى لتعزيز موقع الهيئة وهيبتها في نفوس العراقيين وقبولها مرجعاً لدى أطراف المقاومة العراقية بكل مشاربها وتوجهاتها.

٢- إن الهيئة وقفت موقفاً واضحاً في رفض مجلس الحكم الانتقالي، واعتبرته

صراحة (صنيعة أميركية) ويهدف لتسويغ الاحتلال، وترويج السياسة الأميركية، ورغم أن الهيئة كانت وما زالت على علاقة طيبة بالحزب الإسلامي العراقي، والحزب الإسلامي الكردستاني، إلا أنها عبرت بصراحة عن عدم رضاها عن دخول الحزبين في مجلس الحكم المعين أميركياً، بالرغم من تقدير الهيئة للماضي النظيف للحزبين، وثقتها بنظافة سمعة ممثلي الحزبين في مجلس الحكم.

٣- الهيئة وقفت بشدة ووضوح ضد موضوع إجراء (انتخابات فورية) في العراق، في ظل الاحتلال، وسطوة الميليشيات المسلحة التابعة للأحزاب الأخرى، وفي ظل الأوضاع الأمنية المضطربة، مما يعني عدم توفير أبسط متطلب من متطلبات الحياد والنزاهة والمصداقية في هذه الانتخابات. والهيئة ترفض قطعاً اتهامات بعضهم الموجهة لأهل السنة أن رفضهم الانتخابات الفورية إنما هو خوف من (التهميش)، وترى أن قادم الأيام والانتخابات الحرة النزيهة - إن كانت نزيهة فعلاً - سوف تكشف الأكاذيب.

٤- لم تختلط على الهيئة استراتيجيات التوجه المصلحي ولا تكتيكات المرحلة، وكان تأكيدها الواضح على المقاومة حقاً مشروعاً وواجباً على العراقيين جميعاً لا ينتظر الفتوى، وشاركت الهيئة في العمل السياسي رفداً للجهود الأخرى، ودرءاً لمفاسد الانعزال عن ساحةٍ أراد الاحتلال من أول يوم تهميش القطاع الذي تمثله هذه الهيئة، والشريحة الأعظم من الشعب العراقي التي تمثلها.

٥- لم تنجرّ الهيئة إلى اللعبة الطائفية التي ابتدعها (بول برايمر) من خلال نظام المحاصصة الطائفية المشبوهة، ورغم أن اهيئة تعلم علم اليقين أن وصف (السنة) بالأقلية وصف ظالم وغير صحيح، كونهم لا تقل نسبتهم عن ٦٠٪ من سكان العراق، إلا أن الهيئة بقيت تعتبر الحديث عن (أغلبية) و (أقلية) بين (مسلمي

العراق) إنما هي لعبة يريد من ورائها المحتلون تأجيج الخلافات والانقسامات بين صفوف الشعب العراقي، وكان الشيخ حارث الضاري ـ حفظه الله ـ في أكثر من تصريح صحفي قد اعتبر الحديث عن غالبية شيعية بالعراق أنها «دعاية ادعوها.. وسكتنا عن مجاراتها لأسباب وطنية»، وقوله: «بدلاً من الحديث عن أغلبية شيعية أو سنية ينبغي علينا الحديث عن أغلبية إسلامية ساحقة في العراق حيث المسلمون يشكلون ٩٧٪ من سكان العراق» وفي هذا تأكيد واضح للوحدة الوطنية والحفاظ على عروبة وإسلامية العراق.

٦- الموقف الصريح للهيئة من المقاومة، وقد رفضت مطلقاً أن تسمي أعمال المقاومة بالإرهاب، ورفضت تشويه المقاومة كونها مقاومة غير عراقية، بل أصرت على أنها مقاومة عراقية وطنية مجاهدة، وأثبتت الأيام مصداقية موقف الهيئة. كما أن المتحدثين باسم الهيئة كانوا يسمون المقاومين بأنهم (أبناؤنا المقاومون)، ورفضوا أن يسموا عملية التفاوض بشأن الفلوجة بأنها (وساطة) وقالوا : (نحن لا نتوسط بين أهلنا وبين المحتل).

٧- الهيئة لم تمارس أي ضجة إعلامية، والتزمت الهدوء والصمت فترة طويلة، ومارست العمل الهادئ المنظم، وبقيت صوتاً واحداً، لم يشذ عنه منشق، أو معارض، وكل الناطقين والمتحدثين عن الهيئة داخل العراق وخارجه يتكلمون بصوت واحد، مما يكرس مصداقية الهيئة وحسن تنظيمها. وأحسن ما قيل عن الهيئة أنها كانت كمن يرتقي جبلاً عالياً بثقة واقتدار وسط الركام السياسي والفكري في عراق ما بعد الاحتلال.

٨- الهيئة عززت من (حقيقة شعبية) وهي وجوب الاستماع إلى صوت (الأغلبية الصامتة) في العراق، وسط بعض الأصوات المنكرة التي سيطرت على

المشهد العراقي وبخاصة عبر وسائل الإعلام خلال الفترة المنصرمة منذ الاحتلال من رموز مجلس الحكم وأحزاب العمالة الذين حاولوا تكريس أهداف وغايات مشبوهة تخدم سياسات الاحتلال.

٩- الهيئة حذرت بصراحة وما زالت تحذر من خطر انتغلغل الصهيوني في العراق المحتل، تحت ستار منظمات البحث والمعلومات، والهيئات الإنسانية، وصفقات عقود ما يسمى (إعادة إعمار العراق). كما دعت الهيئة إلى مقاطعة البضائع الأميركية والبريطانية؛ لأن ترويجها يساعد القوات الغازية للعراق في جرائمها ضد العراقيين.

١٠- ترفض الهيئة أن تطرح نفسها كبديل سياسي، أو مشروع سلطة، أو حزب سياسي، بل تؤكد أنها هيئة تعمل لتوحيد كلمة العراقيين، ورفض الاحتلال والمطالبة برحيل الغزاة وتسليم السلطة إلى أبناء العراق المخلصين الحقيقيين من خلال انتخابات حرة نزيهة تشرف عليها الجامعة العربية والأمم المتحدة، وتتوفر لها كل الضمانات الأمنية والسياسية.

١١- تلتقي الهيئة مع دعوة بعضهم في وجوب إقامة مجلس «نيابي حر ومنتخب» لكنها ترى أن أوان قيام هذا المجلس يكون «بعد رحيل الاحتلال» وليس تحت حرابه ورقابة عيونه وضغط ثقله. كما أن الهيئة ترفض تسييس الوزارات، وتدعو إلى أن يديرها التكنوقراط الوطنيون نظيفو السمعة واليد، وترفض الهيئة الممارسات الشاذة التي يمارسها وزراء مجلس الحكم في جعل كل وزارة ضيعة لحزب أو طائفة لوزير، كما أن الهيئة وقفت بوضوح مع سياسة المصالحة الوطنية الشاملة، وترفض بشدة ما سمي بسياسة الاجتثاث.

١٢- تربط الهيئة بين الاحتلال الصهيوني لفلسطين، والاحتلال الأميركي

للعراق، وترى أن تفاعل العراقيين مع القضية الفلسطينية كان هو السبب الأساس في دفع الصهاينة للإدارة الأميركية إلى غزو العراق، والسعي الواضح إلى تفتيته وتقسيمه وإضعافه كقوة مؤثرة في موازنة القوى تجاه العدو الصهيوني.

١٣- الهيئة تؤكد على عروبة العراق وكونه جزءاً من الأمة العربية والإسلامية، ووقفت بشدة ضد مشروع الدستور المشوه الممسوخ الذي يجرد العراق من عروبته ودينه، أو تهميش الشريعة الإسلامية التي هي دين الأغلبية العظمى من العراقيين، مع إقرار الهيئة بحقوق غير المسلمين من العراقيين في إطار العراق الموحد.

١٤- إن الهيئة قدمت إلى مبعوث الأمم المتحدة (الأخضر الإبراهيمي) مشروعاً وبرنامجاً متكاملاً لرؤية عراق ما بعد تسليم السلطة وزوال الاحتلال، وكان هذا المشروع موضع الاحترام والتقدير من قِبَل الأخضر الإبراهيمي.

وبعد:

فإن هيئة علماء المسلمين رغم كونها تصرح على لسان ممثليها أنها ليست بديلاً سياسياً، وأنها ليست مشروع سلطة بديلة، إلا أنها في حقيقة الأمر والواقع طرحت نفسها بقوة الهيئة واحترام العراقيين لها، وخاصة المقاومين منهم، وبدأت تعيد حساباتها المستقبلية في التعامل مع الهيئة، وإذا كان هناك من يتهم المقاومة العراقية بأنها (مشرذمة) و (تفتقر إلى المنهج والبرنامج) فإن هيئة علماء المسلمين يمكنها أن تمارس دوراً سياسياً موضع ثقة واعتراف من العراقيين، وأن تكون الوعاء المعتبر والموثوق لحماية المقاومة العراقية الجهادية، ولساناً ناطقاً بالحق العراقي. ونعتقد جازمين أن المستقبل القريب سوف يثبت ذلك.

الدور السياسي والإعلامي [1]
في مناهضة الاحتلال

الاحتلال من أخطر المراحل في حياة الأمم والشعوب لما يتمخض عنه من نهب لثرواتها وخيراتها وخلق واقع سياسي وجغرافي جديد يكفل للمحتل ضمان الأهداف التي جاء من أجلها.

ويعد احتلال العراق من أبشع صور الاحتلال في التاريخ الحديث؛ وذلك بسبب التخطيط المسبق والمبرمج الذي سبق الاحتلال المتمثل بالجهود الأمريكية المكثفة لحشد جهد دولي وإقليمي كبير يمهد للاحتلال، ومن ثم استحصال قرار دولي يضفي على احتلالها للعراق غطاءً دوليًا يمنع أي معترض من إبداء رأيه، واشتراك عدة جيوش في العمليات العسكرية لغزو العراق والبقاء مع القوات الأمريكية بعد الاحتلال لمساندتها في مهامها العسكرية.

وإن كان الجهد العسكري في مقارعة الاحتلال له الحظ الأوفر من الاهتمام والظهور لما يحمله من معاني التضحية والفداء وبذل الغالي والنفيس في مقارعة المحتل وتكبيده الخسائر الكبيرة وتلقينه دروسًا بليغة مفادها أن الأوطان لا يمكن بيعها وشراؤها بصفقات تعقد بين المحتل وأذنابه الذين تربوا في أكنافه وتغذوا على فتات موائده؛ فإن هذا الجهد كان بحاجة إلى جهد آخر يبين مشروعيته وينافح عنه

(١) من دراسة الباحث خالد القيسي المعنونة (الدور السياسي والإعلامي لهيئة علماء المسلمين في مناهضة الاحتلال، قراءة أولية في بياناتها ورسائلها المفتوحة). من إصدارات مركز الأمة للدراسات والتطوير.

ويرد عنه ادعاءات العدو خصوصًا إلصاق تهم الإرهاب بالعمليات العسكرية للمجاهدين وعمليات التضليل التي مارسها العدو وآلته الإعلامية الضخمة لتشويه صورة المقاومة والادعاء بأن المقاومين ما هم إلا زمرة متعطشة للقتل والدماء أو بقايا من فلول النظام السابق التي أفقدها الوضع الجديد كل امتيازاتها السابقة فهي تسعى جاهدة لاسترجاع أي جزء منها.. أو هم عبارة عن ميليشيات تابعة لقوى إقليمية ودولية مجاورة للعراق.

وبعد مقاربة العام السابع للاحتلال على الانتهاء وظهور كثير من الأمور على حقيقتها ؛ تبين لكل منصف وذي لب ومتبع للحق صدق الرؤيا التي اتبعتها الهيئة في معالجة الأمور وتشخيص الداء الذي كان سببًا رئيسًا في تمزيق الجسد العراقي، وكذلك العلاج الناجع للشفاء من هذا الداء.

وبعد مسيرة السنوات الست نرى أن كثيرًا من الأصوات أصبحت تنادي ببقاء الاحتلال، وأن وجوده عبارة عن ضرورة لبناء عراق (ديمقراطي) وجديد، وأن وجوده ضروري لحفظ أمن العراق من الداخل والخارج، ولم يبق إلا صوت الشعب العراقي الذي تعبر عنه الهيئة معلنة أن بقاء قوات الاحتلال على أرض العراق هو أم المشاكل والمصائب وأن رحيله هو بداية الحل الصحيح ، وأن العراقيين قادرون – بعد ذلك – على إدارة بلدهم بأنفسهم.

ومن هنا تأتي أهمية هذه الدراسة المختصرة لدور الهيئة السياسي والإعلامي من خلال قراءة أولية موجزة في بعض بياناتها ورسائلها المفتوحة التي سجلت عددًا من أبرز مفاصل حراكها السياسي المناهض للاحتلال داخليًا وخارجيًا.. تمهيدًا لدراسة أوسع تهدف إلى تناول هذا الموضع المهم بكل تفاصيله وجزئياته وأبعاده.

إستراتيجية الاحتلال
وهدف تفكيك العراق

لم يكن احتلال العراق من قبل الولايات المتحدة قرارًا آنيًا وليد اللحظة أو قرارًا مستعجلاً تم اللجوء إليه نتيجة ظروف وضرورات دعت إلى تفكيكه وتقسيمه، أو نتيجة لصراعه مع دول أخرى حول قضايا متنازع عليها لم يتمكن المتنازعان من حسم النزاع عن طريق الحوار أو اللجوء إلى منظمة دولية تعني بحل النزاعات بين الدول المتنازعة بطرق سلمية ؛ فقامت الولايات المتحدة الأمريكية باحتلاله لحسم الأمور.

ولكن احتلال العراق مر بأدوار عديدة مخطط لها مسبقًا وبشكل دقيق ابتداءًا بإنهاك العراق وإضعاف قدراته الاقتصادية والعلمية عن طريق حصار طويل دام أمده أكثر من عشر سنوات ترك أثرًا كبيرًا على حياة الفرد العراقي بل تعدى أثره إلى منظومة القيم التي يحملها الإنسان العراقي، وصولاً إلى إضعافه عسكريًا عن طريق المعلومات الاستخباراتية الدقيقة عن طريق فرق التفتيش التابعة للأمم المتحدة التي كانت تعمل لنزع أسلحة الدمار الشامل التي يمتلكها العراق، وهي الأكذوبة الكبيرة التي كانت ذريعة لغزو العراق وتدميره فضلاً عن الضربات الجوية التي كانت تتعرض لها وحدات الدفاع الجوي وبعض الأهداف العسكرية المهمة بين حين وآخر.

لقد استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية تضليل العالم وإقناعه بوجود البرنامج العراقي لإنتاج أسلحة الدمار الشامل وضرورة تفكيكه، واستطاعت أن

تحشد جهدًا إعلاميًا وجهدًا عسكريًا مكونًا من جيوش عدة لغزو العراق، وكان هذا هو المعلن من الحملة العسكرية لغزو العراق، وأما ما لم يكن معلنًا فهو الصفحة الثانية بل الحقيقة لغزو العراق التي تمثل الأهداف الحقيقية للجهود الكبيرة المبذولة قبل الغزو.

لقد كانت الأهداف الحقيقة لغزو العراق هي إعادة تشكيل بنيته المجتمعية على أسس طائفية وعرقية، واستنزاف ثرواته وخصوصًا النفط، وجعل تجربة الاحتلال في العراق أنموذجًا لخلق شرق أوسط جديد، والضغط على دول أخرى لها موقف مشابه لموقف العراق من القضية الفلسطينية وخصوصًا سوريا لتغيير مواقفها وإنهاء إيوائها ودعمها لفصائل المقاومة الفلسطينية.

وبعيدًا عن العلنية والمباشرة كان لزامًا على الولايات المتحدة أن تلجأ إلى طرق أخرى لتنفيذ مخططها وتمريره بشكل قانوني؛ لذلك قامت بالخطوات الآتية بعد الغزو مباشرة:

١- تكوين حكومة صبغتها وطنية من العراقيين المعارضين في عهد النظام السابق، تأتي إلى سدة الحكم بطريقة (ديمقراطية) و (شرعية) عن طريق (صناديق الانتخاب) لتكون هي الممثل الشرعي للشعب، وهي الوحيدة المسئولة عن رعاية مصالحه وحقوقه، ولكن حقيقة هذه الحكومة هي الانسجام -بأشكال مختلفة- مع مشاريع الاحتلال من تقسيم للعراق وتبديد لثرواته وتمزيق لنسيجه الاجتماعي تحت دعاوى الديمقراطية والتعددية.

٢- إنشاء مؤسسة عسكرية واجبها المعلن هو حفظ الأمن والنظام في الداخل والدفاع عن الحدود في الخارج ولكن الهدف الحقيقي لهذه المؤسسة هو تكوين الدرع الواقي للاحتلال، وإشغالها بمهمة ليست باليسيرة وهي توفير الأمن لقوات

الاحتلال وإيقاف العمليات العسكرية التي تناله . . فضلاً عن بناء هذه المؤسسة على أصول طائفية وعرقية؛ الأمر الذي كان له الدور الأكبر في إذكاء روح العنف الطائفي بين أبناء العراق.

obeikan.com

بداية الدور الإعلامي للهيئة

تنبهت الهيئة منذ الأيام الأولى للاحتلال إلى خطورة المرحلة التي يعيشها العراقيون في هذا البلد الجريح وإلى الطريقة التي يسلكها الاحتلال في تنفيذ مخططاته، وكانت البيانات التي انطلقت بعد شهرين غنيين بالعمل الميداني المباشر من تأسيس الهيئة، وبالتحديد في (١٦/ ٧/ ٢٠٠٣) ؛ أفضل طريقة لرصد الأحداث والتعبير عن رأي الهيئة ومواقفها إزاء هذه الأحداث ليكون بمقدور الشعب العراقي الاطلاع على الموقف والحدث معًا وهو ما يسهم بدور كبير في تطور الوعي لدى الشارع العراقي والتأثير في الرأي العام الدولي.

وكانت البيانات التي أصدرتها الهيئة تمثل المواقف الرسمية لها، فضلاً عن تسجيلها الأحداث والمواقف السياسية والاجتماعية وفق رؤية واعية ومستقبلية تمثلت مبكرًا في المشروع الذي قدمته الهيئة لمبعوث الأمين العام للأمم المتحدة الأخضر الإبراهيمي في مطلع عام (٢٠٠٤) ، الذي كان يمثل في حينها حلاً عمليًا للخروج من محنة الاحتلال وإعادة تكوين حكومة على أسس وطنية صحيحة تضمن للجميع الأمن والاستقرار والحياة الحرة الكريمة.

وقد هيأ الله سبحانه وتعالى الأسباب التي جعلت بيانات هيئة علماء المسلمين منذ أول الطريق تحظى باهتمام وسائل الإعلام المختلفة ، فتميزت الهيئة بمواقفها المعارضة للوجود الأجنبي في وقت انصهرت فيه معظم القوى والأحزاب والتجمعات في بوتقة الاحتلال؛ مما جعل الكثير من الإعلاميين يقصدونها ويتلمسون في وسط هذا الضجيج الإعلامي مواقفها.

وقد نالت بيانات الهيئة من الاهتمام الشعبي الشيء الكثير وكان الناس يترقبونها كلما استجد حدث، بحيث أصبح (بيان الهيئة) مصدر تثقيف وتوعية للجماهير. . وفي الوقت نفسه دعوة لتبني المواقف الصحيحة إلى الحد الذي أثار حفيظة أطراف سياسية عديدة وملأها غيظًا مما دفعها لتزوير مواقف معينة على لسان الهيئة لم يكن للهيئة منها حرف واحد . . لا لشيء إلا إرباك الرأي العام والطعن في مصداقية الهيئة، وقد تكرر هذا مرات عديدة بتزوير بيان أو تصريح أو ترويج لتفسير غير صحيح لمنطوقات ومفاهيم بيانات الهيئة وتصاريحها الصحفية.

ولقد كان المضمون الغالب على بيانات الهيئة أنها ذات طابع سياسي، وهذا أمر منطقي ومفهوم في ظل غياب شبه كامل للصوت الوطني المناهض وغياب العمل السياسي المناهض الجاد والفاعل؛ فكان ذلك داعيًا لهذا الخطاب الذي تطلبته ظروف الصراع مع العدو المحتل والقوى السائرة في مشاريعه - بعلم أو بجهل.

موقف الهيئة من العملية السياسية

يعد موقف الهيئة الرافض للعملية السياسية في ظل الاحتلال من أهم المواقف السياسية التي اتخذتها الهيئة وصرحت بها في البيان الأول الصادر عنها، وينم هذا الموقف عن فهم عميق للواقع العراقي، ودراية عميقة بنوايا الاحتلال، واستشراف مستقبلي لما سيؤول إليه المشهد العراقي في حالة سير العملية السياسية في الطريق المرسوم لها من الاحتلال، وهذا ما حصل بعد مرور زمن ليس بالطويل، والمدهش في هذا الأمر أن كل ما رصدته الهيئة من عيوب في هذه العملية في حينه وشخصته؛ وقد وقع اعتراف به لسان أقطاب العملية السياسية أنفسهم.

ونعرض فيما يأتي بالتحليل لأبرز مواقف الهيئة التفصيلية من مجريات العملية السياسية في سنيها الست الماضية:

أولاً: موقف الهيئة من مجلس الحكم الانتقالي:

كان البيان الأول للهيئة متعلقًا بأهم أسس العملية السياسية في ظل الاحتلال وهو مجلس الحكم الانتقالي السيئ الصيت، وقد بينت الهيئة فيه بشكل واضح وصريح المخاطر المترتبة عليه والأهداف الخفية له، وكيف أنه وضع القواعد الأولى للمحاصصة الطائفية والعرقية في العراق، وأنه كان منطلقًا لزرع فكرة التقسيم الخبيثة.

كما ذكرت الهيئة في هذا البيان: أن هذا المجلس قد افتتح أعماله بأسوأ قرار ألا وهو جعل يوم احتلال العراق واستباحة بغداد يوم عيد وطني، متحديًا بذلك القرار السيئ مشاعر الشعب العراقي بجعل يوم الاحتلال يوم عيد لا يوم حزن

وأسى؛ «ليميت في نفوسهم مشاعر العزة الوطنية والاعتزاز بالوطن وهو أمر لا يغفر لمن اقترحه أو وافق عليه أو وقع عليه ولا يسامح الشعب العراقي من أصدره في يوم من الأيام».

كما تناولت الهيئة أيضًا في بيانها رقم (٣٣) بتاريخ (٢٩/ ٤/ ٢٠٠٤) إقدام المجلس وبشكل مستفز على تغيير أهم رمز من رموز الوطن وهو العلم العراقي، وقد ناقشت الهيئة في هذا البيان هذا القرار من الناحية القانونية، فضلاً عن الناحية المبدئية القاضية ببطلان العملية السياسية في ظل الاحتلال، وقالت بهذا الصدد: إن مجلس الحكم الانتقالي وكما يدل عليه اسمه لا يملك صلاحية تغيير العلم، فهذا المجلس مؤقت وكل القوانين والنظم الدولية تفرض مصادقة حكومة شرعية منتخبة على هذا القرار ، كما بينت الهيئة أن حذف عبارة (الله أكبر) فيه تحد صارخ لمشاعر الأكثرية المسلمة في هذا البلد الجريح الذي يعتز بانتمائه لهذا الشعار باعتباره رمزًا للدين الذي نؤمن به.

وقد بينت الهيئة أن العلم المقترح بديلاً عن العلم الحالي فيه اقتباسات واضحة من العلم الصهيوني متمثلة بالخطين الأزرقين اللذين يمثلان العلم الصهيوني خطًا ولونًا ، كما أن «محاولة تغييره الآن تمثل سلخًا للعراق من محيطه العربي وعزلاً له عن أشقائه في خطوة مكشوفة؛ لتحقيق هدف من الأهداف الخطيرة لما يسمى (قانون إدارة الدولة المؤقت)».

ثانيًا : موقف الهيئة من الانتخابات في ظل الاحتلال:

أعلنت الهيئة رأيها في مسألة تداول السلطة والانتخابات، وذكرت في بيانها رقم (١٤) بتاريخ (١٠/ ١/ ٢٠٠٤) ، أنها مع الانتخابات (إذا توافرت لها الظروف والشروط الموضوعية لضمان نجاحها ونزاهتها، وتمثيلها العادل لكل فئات الشعب

ومكوناته»، وأضافت بأن هذه الظروف والشروط غير متوفرة الآن، وعليه فإنها لا ترى إمكانية تحقق ذلك في ظل الاحتلال لأسباب أهمها: الهيمنة الكاملة لسلطات الاحتلال على البلد، وما تمتلكه هذه السلطات من أوراق تمكنها من التلاعب بالانتخابات وتسييرها لمصالحها الخاصة، كما أن هناك أطرافًا وفئات سياسية استفادت من التعامل مع الاحتلال وجمعت كثيرًا من الأوراق التي يمكن أن تستخدمها في الانتخابات المقترحة للظفر بها.

وعادت الهيئة للتأكيد على هذه المعاني في مناسبات متعددة وحسب متطلبات الظرف السياسي، ومن ذلك ما جاء في بيانها رقم (٨٦)، حيث بينت فيه المآخذ الجمة على الانتخابات النيابية الأولى التي جرت في (١٣/ ١/ ٢٠٠٥) من تزوير وسوء إعداد، واستفراد أصحاب المصلحة بإدارتها، ونصت على هذه الانتخابات ناقصة الشرعية؛ لأن جزءًا كبيرًا من الشعب العراقي يمثل مختلف الأطياف والأحزاب والتيارات ذات الثقل في الساحة العراقية لم يشارك فيها وقاطعها.

وأضاف البيان: «وهذا يقتضي بالضرورة أن (المجلس الوطني) القادم والحكومة التي ستنبثق عنه لن يملكا من الشرعية ما يؤهلهما من كتابة الدستور القادم أو إبرام أي اتفاقية أمنية أو اقتصادية أو غير ذلك مما يمس الصالح العام؛ لأنهما لم يحصلا على تفويض كامل من كل فئات الشعب، ونبهت الهيئة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي إلى خطورة التورط في منح هذه الانتخابات الشرعية؛ لأن هذا سيفتح بابًا من الشر، سيكونان هما في مقدمة من يتحمل تبعاته».

ولم يفت الهيئة أخيرًا أن توجه رسالة إلى أبناء الشعب ممن أخذوا بخيار المشاركة في هذه الانتخابات، فختمت بيانها بلسان الحريص عليهم المتفهم لما أقدموا عليه، قائلة: «للذين أخذوا بخيار الانتخاب من أبناء شعبنا أنه ليس الخيار الصالح؛ لأن

الاحتلال سيبقى جاثمًا على صدورنا ، ولن يتغير الحال كثيرًا عما هو عليه زمن الحكومة المؤقتة، والشواهد على ذلك من تصريحات رموز الاحتلال كثيرة...».

ثالثا : موقف الهيئة من كتابة الدستور الدائم:

كان رأي الهيئة ثابتًا وواضحًا منذ بداية الاحتلال بأن أي عملية سياسية في ظل الاحتلال تفتقد الشرعية، ولن تكون تمثيلاً حقيقيًا لكل فئات وأطياف الشعب العراقي فضلاً عن اعتبار آخر وهو أن نجاح العملية السياسية يمثل نجاحًا لمشروع الاحتلال.

إن كتابة الدستور الحالي كانت بداية تطبيق مشاريع التقسيم الفعلي للعراق في رأي الهيئة، وتثبيت لمقاصد الاحتلال من خلال نصوص دستورية تكون هي المرجع الحقيقي لكل حكومة تأتي بعد هذه المرحلة، وكان أخطر ما أتى به هذا الدستور هو إقرار الفيدرالية في خطوة (لبناء) عراق ممزق تحت شعارات طائفية وعنصرية.

وقد جاء بيان الهيئة برقم (١٤٨) بتاريخ (٢٤/ ٨/ ٢٠٠٥)؛ لينبه جميع أبناء الشعب العراقي وجميع الكتل السياسية إلى المخاطر التي تكتنف هذا الدستور، والتي سبق للجنة القانونية في الهيئة أن بينتها في دراسة – خاصة طبعت فيما بعد – بعنوان (مآخذ عامة على الدستور)، وهي:

١- أن الظرف الحالي وتعقيداته غير ملائم لوضع دستور يحظى بالقبول ويحافظ على وحدة العراق ومصالحه العليا، وإن من الأصلح للجميع تأجيل كتابته إلى ما بعد رحيل الاحتلال.

٢- إن هذه العملية الدستورية الهزيلة قد مهدت لتقسيم العراق، وتفتيته وعملت على إخفاء هويته الحقيقية وتبديد ثرواته.

٣- إن هذه العملية فاقدة لأدنى متطلبات التوافق الوطني اللازم لإضفاء الشرعية على أي دستور.

٤- تدخل الاحتلال تدخلاً سافرًا في كتابة الدستور؛ للخروج بنفسه من المأزق السياسي في العراق.

وقد حمّلت الهيئة (الجمعية الوطنية) المسؤولية التاريخية والقانونية والإنسانية عما سيحصل للعراق وعما ستتمخض عنه هذه العملية غير القانونية من تبعات ومخاطر، كما دعت كل أبناء الشعب العراقي ليقول كلمته ويساند الهيئة في دعوتها؛ لأن هذه العملية أثبتت عدم مصداقية القائمين عليها، وأن هذا الدستور لن يكون إلا في صالح الاحتلال والقوى المتواطئة معه.

رابعًا: ما يسمى بالاتفاقية الأمنية وصدق رؤيا الهيئة في العملية السياسية:

تمت العملية السياسية بشكل مشوه لعدة أسباب منها أنها تمت بظروف أفقدتها مشروعيتها، كما أنها من صنع الاحتلال ولا تمثل كل مكونات الشعب العراقي بشكل صحيح، وعدم كفاءة المشركين فيها فضلاً عن التشكيك في ولائهم للعراق.

وقد كان وقت الوفاء من هؤلاء فقد وفي الاحتلال لشركائه بتقاسم السلطة في العراق وتحقق مكاسب طائفية لكل الأطراف ولم يبق إلا أن يفي الطرف الثاني للجانب الأمريكي بالوعود التي تم الاتفاق عليها قبل الاحتلال والتي تعد هي الثمرة الحقيقية التي كان يسعى الاحتلال لجنيها من العملية السياسية والتي تتمثل في ثلاثة مطالب أساسية:

١- المطلب الأول سياسي، ويتمثل بتجزئة العراق إلى دويلات يكون قيامها على أساس طائفي أو عرقي.

٢- المطلب الثاني قانوني، ويتمثل بعقد اتفاقية أمنية طويلة الأمد توفر لبقاء قوات الاحتلال غطاءً شرعيًا .

٣- المطلب الثالث اقتصادي، ويتمثل بإصدار قانون يسمح للاحتلال بالحصول على عقود شراكة في عمليات استخراج وبيع النفط العراقي.

لقد مهدت الحكومة لبقاء قوات الاحتلال قبل توقيع الاتفاقية الأمنية وذلك بتقديمها طلبًا لمجلس الأمن بضرورة تمديد بقاء قوات الاحتلال عدة مرات محاولة إيهام الرأي الشعبي والعالمي بأن وجود هذه القوات ضروري لحفظ الأمن والاستقرار في العراق.

وقد بينت الهيئة رأيها في هذه الاتفاقية عدة مرات في عدد من البيانات والرسائل المفتوحة، وقالت: إن هذه الحكومة لا تملك الحق في التصرف بمصير العراق وشعبه وثرواته، وإن حقيقة الاتفاقية هي بيع العراق بيع مسود لسيد ولا هم لهذا المسود إلا البقاء في السلطة وهو مستعد ليفرط في سبيل ذلك بكل البلاد ثمنًا ما دام أنه يفرط بما ليس له ويبيع ما لا يملك.

وإن هذه الوثيقة رغم ادعاء بعض الساسة الأمريكيين بأنها غير ملزمة؛ فإن الهيئة تعدها باطلة لا قيمة لها ولا تساوي الحبر الذي كتبت به، وأكدت الهيئة بأن الشعب العراقي بكل قواه الوطنية ومقاومته الشرعية وفئات شعبه الرافضة للاحتلال الأمريكي وهم الأغلبية الساحقة في البلاد؛ لن يعترف بأي اتفاق يبرم في ظل الاحتلال يمس سيادة العراق ومصالحه العليا، وأن على الرئيس الأمريكي ومن معه أن يكفوا عن تجاهل إرادة الشعوب والمواثيق الدولية وانتهاك حقوق الإنسان العراقي وأن يفكروا بدلاً من ذلك بالتكفير عن خطيئتهم بحق هذا الشعب والاعتراف بما سببوه له من قتل ودمار ونهب للثروات.

ونظرًا لخطورة الاتفاقية ومساسها بأمن العراق وسيادته ومقدراته ومستقبل أجياله؛ فقد رأت الهيئة أنه من واجبها الديني والوطني والتاريخي أن تنبه أبناء الشعب العراقي إلى خطورة مثل هذه الاتفاقيات على مستقبلهم ومستقبل بلدهم، وأن تحذر الحكومة الحالية ومجلس الرئاسة ومجلس النواب من مغبة الإقدام على الدخول في مفاوضات مع الجانب الأمريكي؛ وذلك لعدم جواز عقد مثل هذه الاتفاقيات في ظل الظروف التي يمر بها العراق شرعًا وقانونًا وذلك للأمور الآتية:

١- أن أحد طرفيها هو الاحتلال وهو طرف محتل للعراق ظلمًا وعدوانًا وبذرائع لم تكن صادقة.

٢- الحكومة الحالية ليست طرفًا يحق له عقد اتفاقيات من هذا النوع ذات مساس بالمصالح العليا للبلد وأهله؛ لأنها حكومة مشكلة في ظل الاحتلال وهي بذلك تمثل الجانب الأضعف في أي اتفاق.

٣- عدم ثقة الغالبية العظمى من أبناء الشعب العراقي بأمانة الحكومة الحالية ولا بغيرها من الحكومات التي أفقدها الاحتلال السيادة وسلبها الإرادة وعدم وجود أي مؤشر يدل على أن لديها حرصًا على المصالح العليا للعراق وشعبه.

٤- إن هذه الاتفاقيات ستكبل الشعب العراقي وستحد من حريته وتشل قدرته على بناء قواته الأمنية بشكل يتناسب مع ضرورات الدفاع عن أمنه واستقراره وحدوده عند الحاجة.

٥- ستبقى هذه الاتفاقية مظاهر الاحتلال وهيمنته الأمنية والسياسية والثقافية والاقتصادية وغيرها على العراق لأمد بعيد وهذا ما جاء الاحتلال من أجله ابتداءً، أما بالتذرع بأن العراق حال عقده الاتفاقية سيخرج من البند السابع من الأمم المتحدة فلا يعود كونه ابتزازًا من المحتل وترويجًا لمشروعه.

وكان موقف الهيئة الأول من هذه الاتفاقية قد أعلن بتاريخ (٢٨/ ١١/ ٢٠٠٧) في بيان رقم (٥٠١) المتعلق بالتوقيع على ما يسمى (إعلان مبادئ لعلاقة تعاون وصداقة طويلة الأمد بين جمهورية العراق والولايات المتحدة الأمريكية) . وجاء فيه: «إن تضمين هذه الوثيقة دعم الحكومة الحالية وأجهزتها الأمنية المتورطة في قتل أبناء الشعب العراقي وتعذيبهم في أقبية سجونها وممارسة التطهير العرقي والطائفي بحقهم بشهادة منظمات دولية لحقوق الإنسان، وتقديم العون لها لتصفية أعدائها مثل المقاومة العراقية المشروعة، واحترام الدستور الحالي – أصل المشكلة بعد الاحتلال – وصيانته والوقوف بحزم أمام اية محاولة لتعطيله أو تعليقه أو تجاوزه، واعتبار العراق دولة أولى برعاية الولايات المتحدة الأمريكية على الصعيد الاقتصادي ، وتمهيد السبيل لعقد اتفاقات أمنية وعسكرية طويلة الأمد وغير ذلك، إنما هو رهن للعراق ومستقبله وثرواته بيد جلاديه، وهي فضيحة بكل ما لهذه الكلمة من معانٍ وأبعاد».

وفي (٢٩/ ٥/ ٢٠٠٨) أصدرت الهيئة بيانها المرقم (٥٥٩) وتحدثت فيه عن تطورات موضوع الاتفاقية بعد تصريح سفير الاحتلال الأمريكي في بغداد بأن الحكومة الحالية هي التي طلبت هذه الاتفاقية؛ قائلة : «إن هذه الاتفاقية لا تعدو أن تكون هيمنة عسكرية واقتصادية وثقافية للاحتلال الأمريكي، يراد فرضها على أبناء العراق من خلال توفير البقاء الطويل للاحتلال على أرض الرافدين بمسمى مختلف وغطاء له شرعية كاذبة، وظاهره اتفاقات طويلة المدى بين البلدين، وباطنه: الانتداب الأمريكي على العراق».

وأضاف البيان «وفي كل الأحوال فإن هذه الاتفاقات لن يكون لها وزن لدى الشعب العراقي، وستتكفل القوى الوطنية بردها على أصحابها، ومحاسبة المتورطين

فيها، لكن ذلك من دون شك، سيكون له من دماء الشهداء الأبرار ثمن جديد، سيتحمل من يوقع على هذه الاتفاقيات وزره، وسيدفعون ثمنه.

إن شعبنا العراقي، وكل القوى السياسية والاجتماعية والعشائرية المناهضة للاحتلال، والمقاومة لوجوده مدعوون – اليوم –للتعبير عن غضبهم واستيائهم بكل الوسائل الممكنة، وبعث رسائل واستنكار وبيانات احتجاج ورفض واضحة لاتخاذ مثل هذه الخطوة، فلم يعد في القوس منزع، والظلم له أسوأ مرتع».

obeikan.com

دور الهيئة في دفع شبح الحرب الطائفية

كان للاحتلال منذ البداية دور كبير في إذكاء روح الطائفية والخطاب الطائفي، وكان مجلس الحكم سيئ الصيت المحاولة الأولى لتكريس الطائفية ومن ثم ظهور مصطلح المحاصصة الطائفية في الواقع السياسي العراقي كمحاولة لغرس بذرة الطائفية حتى ينتهي الأمر إلى تقسيم العراق إلى مناطق طائفية وعرقية انتهاءً بإقرار مجلس النواب للفيدرالية.

وقد بينت الهيئة منذ البداية خطر الطائفية على المشروع الوطني من خلال بياناتها العديدة التي استنكرت من خلالها كل الممارسات الطائفية للحكومة وللأجهزة الأمنية وإن هذه الممارسات لن تنفع إلا الاحتلال كما أصدرت الهيئة بيانًا واضحًا بالاشتراك مع علماء آخرين، ووقع عليه في المدرسة الخالصية بالكاظمية في شهر رمضان من عام (١٤٢٩ – ٢٠٠٨) تجرم فيه كل من يستحل دماء المسلمين أو يكفرهم وتعلن فيه بأنها تدين هذا التوجه وتبرأ إلى الله عز وجل من هذا الفعل وتكفر كل من يستحل دماء المسلمين.

وعادت مرة أخرى لتحريم استهداف طائفة بعينها في بيانها المرقم (١٢٨) بتاريخ (٢٤/ ٦/ ٢٠٠٥) . ونصت فيه على الآتي: «وقعت بالأمس عدة هجمات في منطقة الكرادة ببغداد وقال من تبناها إنه فعل ذلك ثأرًا لأهل السنة، فإن كان يعني بذلك قوات الاحتلال أو من يتآمر معهم على قتل أبناء العراق فهذا شأن معروف؛ وإن قصد بذلك إخواننا الشيعة في العراق فهذا شأن معروف ؛ وإن قصد بذلك إخواننا الشيعة على أنهم جزء من أبناء الوطن ويجمعنا وإياهم دين واحد، وبهذا

لوصف نحرم استهداف أبناء طائفة بعينها بمجرد انتمائهم لهذه الطائفة أو تلك ونحن أهل مكة - كما يقول المثل – وأدرى بشعابها.

نسأل الله جل جلاله طرد المحتلين من أرضنا وأن يكافئ المسلمين جميعًا على جهادهم وصبرهم وتضحياتهم الغالية بالنصر الكبير على الكافرين، وإن ذلك وعد منه سبحانه وإنه لآتٍ قريب والله لا يخلف الميعاد».

وأكدت الهيئة المعاني السابقة بشكل عملي حينما قامت في منتصف عام ٢٠٠٤ بإعلان ميثاق الشرف الوطني، وقالت في مقدمته: «إن هيئة علماء المسلمين في العراق تعتقد بناءً على الحقائق التاريخية، وعلى التجارب الحالية الجارية على الأرض أن مصلحة العراق وشعبه لا يعرفها ولا يقدرها إلا العراقيون أنفسهم، ولا يخرجه من الدوامة المأساوية في كل المجالات التي وضع فيها منذ أكثر من عام إلا أهله، إن هم أرادوا ذلك، وأخلصوا لله ولوطنهم وتركوا الاعتماد على الغير مهما كان الغير قريبًا أم بعيدًا ، فهو لا يتحرك إلا وفق مصالحه ومخططاته على حساب مصالح الشعب العراقي وتطلعاته؛ لذا تدعو هيئة علماء المسلمين في العراق أبناء الشعب العراقي الكريم بمختلف أطيافهم وتوجهاتهم وانتماءاتهم إلى نبذ الخلافات والعمل معًا تغليبًا لمصلحة العراق التي هي مصلحة الجميع والتلاقي على ميثاق شرف..».

ونص الميثاق فيما يتعلق بنبذ الطائفية وجهود مكافحتها على البنود الآتية، التي نوردها وفق ترتيب ورودها في الميثاق:

أولاً: الولاء لله أولاً ثم للعراق ثانيًا، وتقديم مصلحته على كل المصالح الشخصية والسياسية والمذهبية والعرقية وغيرها.

رابعًا : المصالحة الوطنية الصادقة، التي يتم فيها جديًا القضاء على النزاعات والخلافات وكل المظاهر المزعجة الغريبة على شعبنا والمهددة لاستقراره ووحدته،

كالاختطاف والقتل والتصفيات الوظيفية ومحاولات الاستيلاء على الأموال العامة والخاصة ودور العبادة وغير ذلك من الأعمال الشاذة واللامبررة.

خامسًا : الإقلاع عن كل ما يولد الحساسيات ويثير الخلافات ويؤجج الفتن من أقوال وأفعال وسلوكيات شخصية أو إعلامية أو غيرها.

سادسًا : العمل الجاد على جمع الكلمة ووحدة الصف وتوحيد الهدف للجميع في هذه المرحلة الخطيرة من تاريخ بلدنا وشعبنا لقطع الطريق على من يريدون الشر بالعراق وأهله تحقيقًا لمآربهم الخاصة.

obeikan.com

بيان أم القرى بخصوص أسس المصالحة الحقيقي

ثم تعززت هذه الجهود ببيان أم القرى المتعلق بالمصالحة الذي اتفقت عليه القوى المناهضة للاحتلال بعد اجتماع حاشد لها في جامع أم القرى لتدرس الموقف الذي ينبغي اتخاذه بصدد مشروع (المصالحة) الذي كانت تروج له الحكومة في حينها، وقد جاء في البيان «اجتمعت القوى الوطنية العراقية المناهضة للاحتلال في جامع أم القرى بتاريخ ١٥/ ٢/ ٢٠٠٥ لمناقشة المرحلة الراهنة واستحقاقاتها على كل الصعد، ونظر المجتمعون في المقترحات التي ترمي إلى إعادة استقلال العراق ووحدته وسيادته الكاملة ، وتعلن القوى المجتمعة أن تعاملها مع الحوار الوطني لذي بادرت هي بالدعوة إليه منذ بداية الاحتلال وصياغة الدستور وفقًا للأسس لآتية. . ».

وذكر البيان سبعة أسس، ويهمنا منها في هذا الموضع: الأساسان الثاني والسابع، وهما:

- الأساس الثاني: «إلغاء مبدأ المحاصصة الطائفية والعرقية والإثنية، واعتماد مبدأ المواطنة والمساواة في الحقوق والواجبات أمام القانون».

- الأساس السابع: «إقرار حق الشعب العراقي في رفض الاحتلال والاعتراف بالمقاومة العراقية وحقها المشروع في الدفاع عن بلدها ومقدراته ورفض الإرهاب لذي يستهدف العراقيين الأبرياء والمنشآت والمؤسسات ذات النفع العام واستهداف دور العبادة من مساجد وحسينيات وكنائس وجميع الأماكن المقدسة».

■ **أحداث تلعفر:**

وبعد العملية العسكرية التي قام بها جيش الاحتلال الأمريكي والقوات الحكومية في مدينة تلعفر بثت بعض الفضائيات خطابًا لأبي مصعب الزرقاوي يعلن فيه حربًا شاملة ضد الشيعة ثأرًا لمن قتل من أهل السنة في تلعفر وتهديدًا لأهل السنة ممن شاركوا في الانتخابات، وأصدرت الهيئة بيانها المرقم (١٥٧) في (١٥/ ٩/ ٢٠٠٥) وقالت فيه:

١- إن شيعة العراق لا يتحملون إثم ما تنتهجه الحكومة الانتقالية من سياسة طائفية واضحة المعالم بمباركة أمريكية ولا جريرة لهم فيما قامت به قواتها من عدوان سافر على أهل تلعفر وإن مثل هذا الإعلان الخطير يحقق للمحتل أمانيه في تمزيق البلاد وإشعال الفتنة في البلاد ويحقق للحكومة ما تحتاجه من التفاف الشارع العراقي حولها بعد أن خسرت كل شيء من خلال سياستها الإرهابية.

٢- إن من يرغب من أهل السنة في المشاركة في العملية السياسية انتخابًا واستفتاءً فهذا شأنه والأسلوب الصحيح للتعامل معه هو الحوار والتفاهم لبيان الواقع لهم.

٣- طلبت الهيئة من أطياف الشعب العراقي كافة أن يستنكروا ما تقوم به الحكومة الطائفية من تصفية لخصوم الاحتلال ومؤيديهم لكي تفوت الفرصة على من يريد يوظف هذا الصمت لغير ما هو عليه، وأن تكون كلمتهم سواء في وحدة الصف والهدف.

■ **أحداث سامراء:**

بعد وقوع حادث تفجير المرقدين في سامراء على يد من يسعى لجر العراق إلى أتون

الحرب الطائفية أصدرت الهيئة بيانًا استنكرت فيه التفجير بشدة وبينت أن بقاء الاحتلال هو السبب في إهانة حرمات المسلمين، وجاء في البيان رقم (٢٢١) بتاريخ (٢٢/ ٢/ ٢٠٠٦): «تلقت هيئة علماء المسلمين بكل أسف نبأ استهداف مرقد الإمام علي الهادي عليه السلام صباح هذا اليوم، وإنها تستنكر هذا العمل الإجرامي المشبوه الذي يراد منه الفتنة والإثارة المكشوفة في هذا الظرف الحساس، كما تدين الجهات التي قامت به والجهات التي تقف وراءه، ولا تريد للعراق خيرًا ولا للعراقيين اجتماعًا؛ لتخدم بذلك أغراضها الخاصة ومصالح القوى الخارجية ومخططاتها في هذا البلد المنكوب.

ولطالما نبهت الهيئة على أنه ما دام الاحتلال موجودًا فإن حرمات المسلمين ستبقى معرضة للإهانة والاستهداف، وإن الأوضاع في بلادنا ستسير من سيئ إلى أسوأ، وحسبنا الله ونعم الوكيل».

وعندما تطورت الأمور وحصلت التداعيات الخطيرة لتفجير المرقدين التي كانت نتيجتها حرق الكثير من المساجد وقتل الأئمة والخطباء فيها أصدرت الهيئة بيانًا ثانيًا برقم (٢٢٢) بتاريخ (٢٣/ ٢/ ٢٠٠٦)، وطالبت فيه جميع فروعها بالتسلح بالصبر وامتصاص هذه الأعمال وذلك لتفويت الفرصة أمام المخطط الرهيب للصراع الداخلي والحرب الأهلية، ولا سيما بعد أن رأت الهيئة أطرافًا رئيسة وفي الحكومة توجه الجماهير بأن لا تكتفي بالشجب بل تطالبهم بتنظيم تشكيلات لاستئصال الإرهاب، وكذلك بعد صدور بيانات من بعض المرجعيات الدينية تتهم من تسميهم (النواصب) بفعل الواقعة، ولامت الهيئة بعض هذه المرجعيات التي دعت إلى التظاهر وهي تعلم أن حدودنا مفتوحة وبلدنا مخترق وأنه لا يمكن السيطرة على الشارع؛ لذلك تكفلت الهيئة وساندها المخلصون من أبناء العراق

الغيارى بالتهدئة وعدم الرد، ومن منطق أن دم الإنسان أغلى من كل شيء، وأن ما حصل لمساجدنا سيعمره المؤمنون من أبناء الوطن والأمتين العربية والإسلامية.

كما أصدرت الهيئة بيانًا كذبت فيه الكثير من الإشاعات التي تشير إلى تهجير العوائل الشيعية من مناطق أبي غريب والطارمية التي تسكنها منذ أجيال بسلام، وأكدت الهيئة أن هذه الأخبار والتخرصات ليست سوى محاولة تفكيك لحمة الشعب وقسمته على أسس طائفية وتوطئة لفك عرى التلاحم بين أبناء الشعب الواحد.

وجاء في بيانها المرقم (٢٢٣) الصدر بتاريخ (٢٨/ ٢/ ٢٠٠٦) «وصلت إلى مسامعنا أخبار تشير إلى تهجير بعض العوائل العراقية ولا سيما من الإخوة الشيعة من مناطق أبي غريب والمخيسة والطارمية التي تقطن فيها بسلام وتآخٍ منذ أجيال مع إخوانها من أهل السنة من دون حدوث نزاعات طائفية. والهيئة إذ تستغرب من هذه التخرصات والأخبار المغرضة التي تحاول تفكيك لحمة هذا الشعب وتجزئته على أساس طائفي وعرقي توطئة لفك عرى التلاحم بين أبناء الشعب الواحد؛ فإنها تؤكد على عدم مصداقيتها بتاتًا وإنها لا تخرج عن كونها إشاعات ليس إلا . . تهدف إلى القضاء على المحاولات الصادقة التي تسعى جاهدة لإخماد نار الفتنة في مكامنها وتجنيب العراقيين شرورها التي إذا وقعت – لا قدر الله – فإن خطرها سيعم العراق والمنطقة بأسرها».

ودعت الهيئة في البيان: «إلى الكف عن إثارة مثل هذه النزاعات الخطرة في أبعادها ومراميها وترك إلقاء التهم جزافًا دون وازع من دين أو ضمير أو مسؤولية في تأجيج مقصود لفتنة نائمة لعن الله من أيقظها» ، كما أوصت: «أبناء الشعب العراقي جميعًا بالمحافظة على ما عرف عنهم من تماسكهم الأخوي ولا سيما أيام المحن والشدائد والتزامهم بمبادئ الشرع الحنيف وتعاليمه الداعية إلى التسامح وصيانة حرمة الجار من أية ملة كان).

دور الهيئة في تقديم النصح للشعب العراقي والمكونات السياسية

كما هو معلوم تم تأسيس هيئة علماء المسلمين بعد أيام من احتلال العراق من جمع كبير من العلماء والمفكرين وأساتذة الجامعات وعلى إثرها فقد قامت الهيئة بجهود كبيرة شهد لها كل من يتابع القضية العراقية في الداخل والخارج، ومع أن الهيئة حملت هم العمل على إزالة الاحتلال وفضحه إلا أنها وجدت نفسها أمام مسؤولية تاريخية وأخلاقية مهمة وهي معالجة القضايا التي أفرزها الاحتلال منها ما هو إداري متعلق بإدارة المساجد وحماية المؤسسات والدوائر ذات النفع العام وتقديم الجهد الإغاثي والتوعوي وما يتعلق بالفتنة الطائفية التي بدأ الاحتلال بزرع بذورها كمقدمة لحرب أهلية.

فضلاً عن مهمة التعريف بالقضية العراقية إعلاميًا كما بدأت الهيئة ومنذ الأيام الأولى للاحتلال على العمل على تثقيف الشعب للبراءة من الاحتلال ومشاريعه التي تؤسس وتشرع أثناء وجوده غير الشرعي على أرض العراق.

ونظرًا للثقل الذي كان يلقى على عاتق الهيئة وما صاحب قبولها لدى الشعب العراقي، وإحساسًا منها بالمسؤولية التي تجد نفسها ملزمة بالقيام بها على أكمل وجه. فقد كانت لها مواقفها الثابتة في كل ما يستجد من أحداث على الساحة العراقية سواء ما يتعلق بالوضع السياسي أو الأمني أو الاجتماعي أو الاقتصادي أو على مستوى ا لاعتداءات التي تنال الأبرياء من قوات الميليشيات والمجموعات المجهولة وغيرها، وما فتئت الهيئة أن تقدم من خلال بياناتها ورسائلها النصائح

والنداءات للشعب العراقي وقد حرصت أن تقول كلمتها للشعب العراقي في مناسبات عديدة ولا سيما كلماتها ونداءاتها في ذكرى الاحتلال المؤلمة.

لقد حملت الرسائل المفتوحة جانبًا كبيرًا من النصح والتقويم لكثير من الفئات الفاعلة في الشارع العراقي فمنها ما كان موجهًا إلى الشعب العراقي في ذكرى الاحتلال والذي كان يذكر أبناء العراق بمقاصد الاحتلال الحقيقية وهي تجزئة العراق إلى كوبونات طائفية على أساس عرقي أو طائفي وذكرت العراقيين بأنهم ليسوا الشعب الوحيد الذي يتكون من طوائف وقوميات مختلفة ولكنهم كانوا نسيجًا اجتماعيًا فريدًا كان يمثل نموذجًا للتسامح الديني تشهد لذلك حالات الزواج الكثيرة لكل مكونات الشعب العراقي بعضهم من بعض.

كما كانت هذه الرسائل تحث العراقيين على التحلي بالصبر والتمسك بالثوابت الشرعية والوطنية وتبين لهم بأن المحتل جاء ليطمس معالم الإسلام من خلال الهيمنة على هذه البقعة التي يمكن وصفها بأنها قلب العالم الإسلامي وتدفعهم إلى التضحية وبذل الأموال والأرواح في سبيل إخراج الاحتلال، وبينت أن هذه الحرب ستكون غرة مضيئة في جبين العراقيين؛ لأنهم لم يرضخوا لجبروتها ولم تنحن هاماتهم لقضها وقضيضها بل هب الآباء وفلذات الأكباد يقابلون رصاص العدو بالصدور الممتلئة بالإيمان يناطحون الدبابات برؤوسهم التي لم تسجد لغير الرحمن حتى جعلت من جموعهم فلولاً مذعورة ومن معداتهم وعتادهم حطامًا بائسًا ومخذولاً.

وحذرت القاعدين من خشية أن يأتي اليوم الذي يحدث أحدهم نفسه لماذا لم أقدم في سبيل الله وتحرير وطني ما قدمه الآخرون، وإن فرصة مثل هذه يتعاظم فيها أجر العاملين أضعافًا مضاعفة لا يتكرر عبر التاريخ إلا نادرًا ومن فاته السعي فيها

فقد فاته حظ عظيم وحينئذ لا ينفع الندم.

أولاً: الرسالة المفتوحة الموجهة إلى الحزب الإسلامي العراقي وجبهة التوافق:

استوعبت الهيئة في وقت مبكر أبعاد المشروع الأمريكي وأهدافه الإستراتيجية في المنطقة وفي ضوء ذلك أدركت الهيئة كيف سيتصرف الاحتلال وأي الخطوات سيعتمدها لتحقيق أهدافه وأحلامه، وكان الحزب الإسلامي ممثلاً في الهيئة منذ الأيام الأولى لتأسيسها بوساطة عدد من أعضائه؛ لأن الهيئة قامت على أساس أن يمثل فيها المجتمع العراقي بكل أطيافه ومكوناته.

وبما أن الحزب الإسلامي رضي أن يكون طرفًا في العملية السياسية بعد الاحتلال، وأن يكون – شاء أم أبى – مشاركًا فيما يجري على أرض العراق ؛ رأت الهيئة – حفاظًا على وحدة الصف وبعد استنفاد الوسائل الأخرى – أن توجه رسالة مفتوحة إلى الحزب الإسلامي العراقي وجبهة التوافق تحمل في طياتها جانبًا مهمًا من النصح والتقويم لبعض الخطايا المهمة والخطيرة التي أقدم الحزب والجبهة على الولوج فيها، وكان من أهمها المشاركة في العملية السياسية وكتابة الدستور وتمريره.

مشاركة الحزب الإسلامي في مجلس الحكم:

رأت الهيئة أن الحزب قد وقع في منزلق خطير بمشاركته في مجلس الحكم، وأن هذه المشاركة لا تتناسب مع الثوابت الشرعية التي تدل عليها نصوص الشرع الظاهرة في هذا الموضوع ، فضلاً عن تفرد الحزب الإسلامي بقرار المشاركة من دون التشاور مع القوى الأخرى الفاعلة في الساحة والتي ألقت على عاتقها مسؤولية تجنيد الشارع العراقي لإخراج الاحتلال.

ومن أسوأ القرارات التي أصدرها مجلس الحكم هو جعل يوم احتلال بغداد

عيدًا وطنيًا، وكان مستند الحزب الإسلامي في المشاركة هو الموازنة بين المصالح والمفاسد كما ورد في تبرير الحزب لهذه المشاركة، بينما كان رأي الهيئة أن واجب الوقت يقتضي أولوية المقاومة وأن ما سواها يجب أن يسخر لصالحها.

مشاركة الحزب الإسلامي في كتابة الدستور والاستفتاء عليه:

كانت كتابة الدستور بمثابة الصفحة الحقيقية لتنفيذ أطماع المحتل وتثبيتها بشكل قانوني خصوصًا الفقرات التي تكرس تجزئة العراق وإضعافه ، وبعد أن امتنع ستة ملايين عراقي عن المشاركة في الانتخابات الأولى بدت العملية السياسية للقاصي والداني على أنها عملية هزيلة لا تمثل إرادة الشعب العراقي مما يفقدها غطاءها القانوني؛ لذلك رأت الهيئة أن أفضل وسيلة لإفشال الدستور هي المقاطعة العامة له؛ لذلك دعت إلى عقد اجتماع لكل القوى الوطنية المناهضة للاحتلال تدعوهم إلى اتخاذ موقف موحد من الدستور والاستفتاء عليه، ولكن الحزب الإسلامي كان له رأي مختلف وهو أنه سيعبئ الجماهير لقول كلمة كلا وأنها ستكون أكبر لا في التاريخ. بينما كان رأي الهيئة أن كلمة كلا لن تقف أمام المخطط الأمريكي وأن المقاطعة ستكون أكثر تأثيرًا في بيان رفض الدستور.

ثانيًا : الرسالة المفتوحة الموجهة إلى ملوك ورؤساء وأمراء الدول العربية في مؤتمر قمة الرياض:

كان للهيئة أثر كبير في حشد تأييد دولي وإقليمي للقضية العراقية وذلك يعود لعدة أسباب منها تعود إلى شخصية أمينها العام وتاريخه الوطني ومواقف الهيئة المعلنة والصريحة وتمسكها بالثوابت الشرعية والوطنية، وكذلك صدق رؤيتها لواقع ومستقبل القضية العراقية. لذلك رأت الهيئة أن توجه رسالة مفتوحة إلى القمة تبين للجميع أن ما يدور في العراق سيؤثر في المنطقة سلبًا أو إيجابًا وأن الحل الناجع لن

يكون حلاً ظاهريًا يتجاهل السبب الحقيقي لما يشهده العراق من أحداث دامية ، فضلاً عن أنه سيولد مشكلات أخرى وتداعيات خطيرة في المستقبل، لذلك قالت الهيئة رأيها بوضوح: إن أي حل يتجاهل خروج المحتل لن يوقف آلة الموت على أرضنا، ولن يحول دون سكب المزيد من دمائنا ، وإن أي حل يتجاهل إلغاء العملية السياسية وما تمخض عنها من مكتسبات غير شرعية لن يأتي بجديد نافع.

ثالثًا : الرسالة المفتوحة الموجهة إلى المجاهدين في العراق:

لقد حملت الرسالة المفتوحة التي وجهتها الهيئة إلى المجاهدين في العراق نصائح قيمة تبين لهم العقبات وتنير لهم الطريق وتبين لهم بعض الحقائق على أرض الواقع وفي التجارب الأخرى التي سبقت تجربة الجهاد على أرض العراق، وقد تضمنت الرسالة الآتي:

١- لفت أنظار المجاهدين، إلى قضية مهمة جدًا صاحبت كل الحركات الجهادية وهي أن هذه الحركات تنجح نجاحًا كبيرًا في قتال المحتل وإفشال مشروعه، ولكنها تفشل في التمكين لمشروعها؛ لذلك نبهت الهيئة المجاهدين إلى ضرورة الاستعداد إلى ساعة النصر وما بعدها، وحذرت المجاهدين من خطورة أن يخطف غيرهم ثمرة جهادهم وهم بالتأكيد سيكونون من أذناب الاحتلال وبهذا يكون المحتل قد عاد من جيد من خلال هؤلاء.

٢- التحذير من الاقتتال بين الفصائل وخصوصًا في هذه اللحظات العصيبة التي يمر بها الاحتلال ؛ فإن الاقتتال الداخلي سيوهن الصفوف ويضعفها ويكون طوق النجاة للعدو ولا ننسى أن العدو أنفق أموالاً طائلة وجهودًا كبيرة في سبيل شق صف المجاهدين ولم ييأس بعد.

٣- ضرورة أن يكون للمجاهدين رؤية مستقبلية متقاربة إن لم تكن موحدة

وذلك من خلال الاتفاق على برنامج سياسي موحد يرسمون من خلاله مستقبل هذا البلد الذي وثق أهله بهم وعقدوا آمالاً عليهم من أجل الخلاص من المأزق الذي هم فيه.

٤- التحذير من أن تتعجل بعض الفصائل بفتح قناة للحوار مع المحتل فهذا كمين يتقن المحتل نصبه بدهاء ويحقق له أهدافًا كبيرة منها شرذمة المجاهدين ودق إسفين بين الفصائل؛ لتبتعد عن اللقاء فيما بينها ومن ثم تفويت الفرصة عليها لتكون قوة فاعلة ومؤثرة على الأرض.

٥- العمل على كسب الطاقات والكفاءات من أبناء الشعب العراقي ممن لم يرضوا في العمل بمؤسسات الدولة التي تخدم الاحتلال وخصوصًا الكفاءات العسكرية والأمنية؛ لأن المرحلة القادمة تتطلب وجود هؤلاء فالمجاهد الذي أبلى بلاء حسنًا قد لا يستطيع أن يشغل بعض المناصب التي تحتاج إلى كفاءة معينة.

٦- إدراك حقيقة مهمة جدًا وهي أن المجاهدين ليسوا وحدهم في الميدان وأن هناك جهودًا ساندة كبيرة كان لها الأثر الكبير في وصول جهود العمليات الجهادية إلى ما وصلت إليه وخصوصًا أبناء العراق الذين فتحوا بيوتهم ومزارعهم وبساتينهم لإيواء المجاهدين وأسلحتهم، وكذلك من كان يمول الجهاد وينفق عليه الأموال الطائلة، والقوى السياسية وغير السياسية الرافضة للاحتلال والمقاومة لمشاريعه في البلاد التي نأت بنفسها أن تساهم بأي مرحلة من مراحل الاحتلال في إنجاح المشروع الأمريكي ولم تروح له وارتفع صوتها في التنديد بالمحتل وكشف أوراقه ودعم فعاليات المجاهدين.

رابعًا : الرسالة المفتوحة الموجهة إلى أبناء الصحوات:

يعد مشروع الصحوة من أهم المشاريع التي بذل العدو جهودًا كبيرة وأموالاً

طائلة من أجل إنجازها لإجهاض المشروع الجهادي في العراق والذي وصل العدو فيه إلى طريق مسدود وبدأ يفقد صوابه ويصرح بأن مسألة إحراز نصر في العراق مسألة صعبة جدًا ، وفي هذه المرحلة الحرجة ظهرت مشاريع الصحوات لتكون المنقذ للاحتلال من ورطته وتخفف الأعباء عنه بدعوى الحفاظ على الأمن في مناطق أهل السنة ومن ثم تطور المشروع إلى قتال تنظيم القاعدة انتهاءً بمطاردة كل أبناء المقاومة وتوفير الأمن لقوات الاحتلال.

وبعد أن أتى مشروع الصحوة بأنه ينوي تسليم ملف الصحوات إلى الحكومة العراقية التي انقسمت بين داعم للصحوات ويطالب بدمجها في المؤسسة الأمنية والعسكرية وبين رافض لمشروع الصحوات منذ البداية ويرى أنها عبارة عن ميليشيات جديدة أنشئت على أساس طائفي وأنها مخترقة من قبل القاعدة؛ لذلك اغتنمت الهيئة هذه الفرصة المناسبة لتوجه رسالة مفتوحة إلى أبناء الصحوات تبين لهم الحق والصواب ، وأن العدو استدرجهم إلى هذا المشروع بمكره ودهائه وبمعونة أتباعه.

وخاطبت الهيئة في هذه الرسالة أعدادًا ليست بالقليلة من أبناء البلد، تمكن العدو من استدراجهم إلى الوقوع في شراكه، وتحقيق أهدافه؛ مستغلاً واقعًا مرًا عانت منه بيئاتهم، رسم المحتل معظم معالمه بفرق الموت الخاصة، والتعطيل المتعمد للحياة من قبله، وتورط في بقية معالم هذا الواقع أناس فقدوا بوصلة الشرع الحنيف في تقويم مسيرتهم في دفع العدو ومراعاة ضوابط الجهاد.

وقد أعان المحتل على هذه المشاريع جمع من الطامحين للمال والسلطة والجاه، غاضهم مشروع المقاومة، ورأوا فيه حائلاً بينهم وبين الوصول إلى هذه الغايات، وغايات أخرى فقدموا للمحتل أنفسهم، فلمع صورهم ورسم لهم أدوارًا يلعبونها

كمنقذين وهم كذلك، لكن مهامهم في الإنقاذ كانت متوجهة في الأساس للعدو الغازي؛ لإنقاذه من المأزق الذي وقع فيه، وليس للعراقي الذي ظل يعاني - رغم هذه المشاريع - من الهوان ونكد العيش وسوء الحال.

لقد وهم هؤلاء أن مشاريع الصحوة ستدفع ظلم الظالمين وتدخلات الطامعين في البلد، وأنها ستكون النافذة الجديدة للحضور على الساحة العراقية فشرعوا في تشكيل دوريات وأفواج مسلحة منهم بحجة تأمين مناطقهم السكنية وتحت ذريعة محاربة القاعدة والإرهاب والميليشيات الطائفية المجرمة.

وقد بينت الهيئة لأبناء الصحوات خطورة الدور الذي لعبوه والذي قدمه بعضهم للاحتلال مجانًا ، ومثال ذلك: قاعدة البيانات والمعلومات التي يبحث عنها الاحتلال لإجهاض مشروع المقاومة.

وساق البيان بعض تصريحات قادة الاحتلال في هذا الخصوص منها قول أحد قادة الاحتلال لمن حوله متهكمًا: «لقد نجحنا في خصخصة الحرب ضد الإرهابيين في العراق، وكان آخر يقول: لقد قدمت لنا الصحوات ما لم تستطع التكنولوجيا الأمريكية الحديثة أن تقدمه لنا».

وقالت الرسالة في موضع آخر: «وفي الوقت الذي كانت مجاميع منكم تشي بمعلومات عن المقاومة العراقية، وتلاحق أبناء البلد البررة وتدل المحتل على مخازن سلاحهم. . . وكان قائد الاحتلال الأمريكي في ديالى المدعو (لوفي) لا يكتم فرحته بكم ويقول عنكم : إن هؤلاء منجم من المعلومات الاستخباراتية بالنسبة لنا، كونهم يعرفون كل شيء حول تحركات الإرهابيين. . . وفي الوقت الذي كان الفرد منكم يتقاضى مرتبًا من المحتل ، قدره (٣٠٠) دولار، ويبتلع زعماء الصحوة المبالغ العظمى منه لم يكن يخفي قادة الاحتلال الأمريكي نظرتهم في التعامل معكم على

أنكم مجرد سلع وأدوات تقضي بها الغاية ثم تهمل، فالجنرال الأمريكي (فيل) المشرف على عملية تشكيل هذه المجاميع في بغداد كان يصرح من غير خجل: أن تأثير هذه الجماعات رائع وهائل، وأن الجيش الأمريكي قد منح المتطوعين في قطاعه لغاية الآن (١٧) مليون دولار، وهذا أقل من ثمن مروحية أباتشي -هكذا يقول- فإن ذلك قد عاد بفائدة أكبر بكثير مما يتوقع المرء. . . لقد أنقذت العملية أرواح الكثير من الأمريكيين. . أما الخبير الاستراتيجي الأمريكي (ستيفن بيدل) فكان يصف التمويل الأمريكي لمجالس الصحوة بأنه: (أنجح صفقة في تاريخ الحروب).

وطالبت الهيئة أبناء الصحوات التراجع عن هذا المشروع الخطير، وبينت لهم أن (مشاريع الصحوة التي انتسبتم إليها مهما بذلتم من جهد في تبريرها لا تعدو أن تكون الكمين الذي وضعه المحتل بدهاء في طريقكم والخديعة الكبرى التي انطلت عليكم فسقطتم في أحابيلها من أول وهلة فكنتم كمن يذبح نفسه بسلاحه، ويقتل أولاده بيديه، ويهدم داره بمعاوله، هذا في حسابات الدنيا. . أما في حسابات الآخرة فكنتم كمن يبيع آخرته بدنيا غيره، فلا هو حصل على الدنيا كما يحصل عليها الآخرون من عملاء الاحتلال وأنصاره، مع أنه محصول غير مشرف ولا هو — إذا واصل طريق السوء هذا — بصدد الحصول على شيء من خير الآخرة وفضلها، ولكن تبقى أمامكم فرصة فهذا التخلي المفاجئ للمحتل عنكم، وتبرؤه منكم في أحرج الظروف وانقلاب الحكومة الحالية عليكم وملاحقتها لكم لا تحسبوه شرًا لكم بل هو خير؛ لأنه في كل الأحوال فرصة ذهبية لكم لمراجعة الذات، واستدراك الخطأ قبل فوات الأوان».

obeikan.com